الأمم المتحدة S/PRST/2017/27

مجلس الأمن

Distr.: General
21 December 2017
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨١٤٩، المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في ما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى قراراته ١٦٤٥ (٢٠٠٥) و ٢٠٨٦ (٢٠١٣) و ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وإلى بياناته الرئاسية PRST/2009/24 و PRST/2011/17 و PRST/2012/29 و PRST/2015/22.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد المسؤولية الرئيسية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن الدوليين، والتزامه بدعم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك التزامه بمبادئ الاستقلال السياسي والمساواة في السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول واحترامه لهذه المبادئ عند اضطلاعه بكافة أنشطة حفظ السلام وبناء السلام وضرورة امتثال الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

”ويدرك مجلس الأمن أن ’الحفاظ على السلام‘، كما جاء في تقرير فريق الخبراء الاستشاري، ينبغي أن يُفهم بوجه عام باعتباره هدفاً وعملية لبناء رؤية مشتركة للمجتمع، تكفل أخذ احتياجات جميع شرائح السكان بعين الاعتبار، وهو ما يشمل الأنشطة الهادفة إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجددها ومعالجة أسبابها الجذرية، ومساعدة أطراف النزاع على إنهاء الأعمال القتالية، وكفالة العمل على تحقيق المصالحة الوطنية، والمضي قدماً صوب التعافي وإعادة الإعمار والتنمية، ويؤكد أن الحفاظ على السلام مهمة ومسؤولية الجميع يتعين على الحكومة وسائر الجهات المعنية الوطنية القيام بهما، وينبغي أن يتأتى ذلك من خلال جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة في جميع مراحل النزاع، وبكل أبعاده، وأن الحفاظ على السلام يستوجب مساعدة واهتماماً دوليين مستمرين.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد التزامه بتعزيز فعالية الأمم المتحدة في التصدي للنزاعات في جميع المراحل بدءا بمنع نشوبها، مرورا بتسويتها، وانتهاء ببناء السلام في فترة ما بعد النزاع، ويرى كذلك أهمية القيام باستجابة متواصلة محددة حسب السياق، باستخدام مجموعة الأدوات المتاحة للأمم المتحدة لصون السلام والأمن الدوليين.

221217 221217 17-23114 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد المسؤولية الأساسية للحكومات والسلطات الوطنية في تحديد الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة المنفَّذة للحفاظ على السلام والدفع بها وتوجيهها، ويؤكد في هذا الصدد أن الشمول، بسبل منها كفالة مشاركة كاملة وفعالة للنساء، هو السبيل للنهوض بعمليات وأهداف بناء السلام على الصعيد الوطني سعياً لأخذ احتياجات جميع شرائح المجتمع بعين الاعتبار.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد أهمية تولي زمام المبادرة والقيادة على الصعيد الوطني في مجال بناء السلام، بحيث يجري تقاسم المسؤولية عن الحفاظ على السلام على نطاق واسع بين الحكومة وسائر الجهات المعنية الوطنية.

”ويشدد مجلس الأمن على أن ترجيح كفة السياسة ينبغي أن يكون هو السمة المميزة للنهج الذي تتبعه الأمم المتحدة في حل النزاعات، بما في ذلك أثناء الوساطة، ورصد وقف إطلاق النار، والمساعدة في تنفيذ اتفاقات السلام.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد المبادئ الأساسية لحفظ السلام، بما في ذلك موافقة الأطراف، وعدم التحيز، وعدم استخدام القوة، إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية، ويسلم بأن ولاية كل بعثة من بعثات حفظ السلام تُحدّد بحسب حاجة البلد المعني ووضعه، وأن مجلس الأمن يتوقع الإنجاز التام للولاية التي يأذن بها.

”ويرحب مجلس الأمن بمساهمة عمليات حفظ السلام في وضع استراتيجية شاملة لتحقيق السلام والأمن الدائمين، ويشير أيضا إلى دورها الحاسم في صون السلام والأمن الدوليين، ومنع نشوب النزاعات واحتوائها، وتعزيز الامتثال للمعايير الدولية وقرارات مجلس الأمن، وبناء السلام في حالات ما بعد انتهاء النزاع، فضلا عن دورها في حماية المدنيين. ويشير مجلس الأمن كذلك إلى المسؤولية الأساسية للدول عن حماية المدنيين واحترام وكفالة حقوق الإنسان لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والخاضعين لولايتها القضائية، على النحو المنصوص عليه في أحكام القانون الدولي ذات الصلة.

”ويكرر مجلس الأمن أن عمليات حفظ السلام تتراوح بين بعثات تقليدية لحفظ السلام، تقوم في المقام الأول برصد وقف إطلاق النار، وعمليات معقدة متعددة الأبعاد، تسعى إلى النهوض بمهام بناء السلام والتصدي للأسباب الجذرية للنزاع.

”ويؤكد مجلس الأمن على الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه القيادة الفعالة والمتجاوبة على مستوى عمليات الأمم المتحدة القطرية في توحيد منظومة الأمم المتحدة حول استراتيجية مشتركة من أجل الحفاظ على السلام، ويشدد في هذا الصدد على ضرورة زيادة تنسيق الجهود المبذولة لبناء السلام واتساقها وتكاملها، بما في ذلك فيما بين بعثات الأمم المتحدة، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والجهات الفاعلة في مجال التنمية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، ولكفالة قدر أكبر من الكفاءة والفعالية في إنجاز مهام بناء السلام الحاسمة.

”ويسلم مجلس الأمن بالحاجة إلى تقييم كامل أوجه الاستجابة، عند تناول أي حالة يمكن أن تعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر، وإلى عدم نشر بعثات للأمم المتحدة لحفظ

السلام وبذل جهود لبناء السلام إلا باعتبارها مبادرات مصاحبة لاستراتيجية سياسية تعالج، ضمن عدة عناصر، الأسباب الجذرية للنزاع، وليس باعتبارها بديلا عنها.

”ويسلّم مجلس الأمن بأنه لا بد من إشراك منظومة الأمم المتحدة بأسرها في بناء سلامٍ فعّال، ويشدد في هذا الصدد على أهمية التحليل المشترك والتخطيط الاستراتيجي الفعال على نطاق منظومة الأمم المتحدة في سياق مشاركتها الطويلة الأجل في البلدان المتضررة من النزاعات، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، عند الاقتضاء.

”ويرحب مجلس بمساهمة عمليات حفظ السلام في وضع استراتيجية شاملة للحفاظ على السلام، ويلاحظ مع التقدير مساهمات حفظة السلام وبعثات حفظ السلام في بناء السلام.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية إجراء تحليلات متكاملة للفرص والتحديات التي تواجه السلام المستدام ومدى أهميته لصوغ رؤية واضحة عن حلول محددة حسب السياق في البلدان الخارجة من النزاعات ينبغي أن يسترشد بها في عمليات التخطيط المتكامل لبعثات حفظ السلام.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية إدراك تحديات بناء السلام والحفاظ على السلام منذ نشوء بعثة حفظ السلام من خلال عمليات تقييم وتخطيط استراتيجية متكاملة من أجل كفالة الاتساق والتكامل بين حفظ السلام وبناء السلام سعيا إلى التصدي بفعالية لحالة ما بعد انتهاء النزاع منذ البداية.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية النظر في وضع ولايات واضحة وقابلة للتحقيق تكون مرحلية وتدريجية، عند الاقتضاء، استنادا إلى التحليل والتخطيط المعززين عند تقييم عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة حالياً أو عند إنشاء عمليات سلام جديدة للأمم المتحدة. ويشدد مجلس الأمن كذلك على أهمية استكمال الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ على السلام التي تضطلع بها السلطات الوطنية والمحلية، وكذلك الأمم المتحدة والشركاء الآخرون، طوال دورة حياة البعثة، باعتبار ذلك عنصرا مهما في التخطيط نحو الخفض التدريجي للبعثة وخروجها، بهدف تعزيز العمليات التي تقودها الأطراف الوطنية والقدرات الوطنية.

”ويشدد مجلس الأمن على أن التنفيذ الفعال للولايات يستلزم نشر حفظة السلام والأفراد من ذوي المهارات المهنية والحاصلين على التدريب وأصحاب الخبرة وأهل الامتياز والملتزمين بسياسات الأمم المتحدة التي تنص على عدم التسامح مطلقا مع سوء السلوك والاستغلال والانتهاك الجنسيين، ويشير في هذا الصدد إلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ويقر مجلس الأمن بالدور القيم الذي تقوم به البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، ويشجعها، بروح من الشراكة، على مواصلة الإسهام بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المهنيين ذوي المهارات والخبرة اللازمة لتنفيذ ولايات حفظ السلام، بما في ذلك المهارات اللغوية المناسبة في المستويات ذات الصلة.

”ويسلم مجلس الأمن بضرورة مواصلة تعزيز التعاون والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، بما في ذلك عن طريق التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة، في المجالات حيث تضطلع الوحدات العسكرية ووحدات

الشرطة بمهام مبكرة في مجال حفظ السلام، ويشجع على المشاركة النشطة لجميع الجهات المعنية في عمليات تشاورية مفتوحة وأكثر تواترا بغية تحسين فعالية تنفيذ مهام حفظ السلام في الميدان.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة تعزيز فعالية وكفاءة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عموما، في جميع مراحل تنفيذ الولاية، من خلال تحسين تخطيط البعثات وزيادة عدد التعهدات ذات الصلة بالقدرات، بما في ذلك القدرات المتخصصة، وعوامل التمكين، والوحدات الهندسية والطبية، ووحدات الانتشار السريع، وكذلك تعزيز أداء عمليات حفظ السلام من خلال التدريب، والوفاء بالتعهدات التي أعلنها عدد من الدول الأعضاء في مختلف الاجتماعات المتعددة الأطراف المعقودة في الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ لبعثات حفظ السلام.

”ويسلم مجلس الأمن بأهمية توفير موارد كافية لعناصر بناء السلام في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ذات الصلة، بما في ذلك أثناء المراحل الانتقالية ومراحل الخفض التدريجي للبعثات، من أجل دعم استمرار أنشطة بناء السلام واستدامتها.

”ويشير مجلس الأمن إلى القرار ٢٣٢٠ ويشدد على أهمية الشراكة والتعاون مع الترتيبات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، في دعم أنشطة حفظ السلام وبناء السلام؛ ويسلم في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من خلال نشر عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي يأذن بها مجلس الأمن، وتفعيل سياسة الاتحاد الأفريقي إزاء إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات ومبادراته ذات الصلة ولا سيما مبادرات التضامن الأفريقي، ويحيط علما بمقرر جمعيته AU/Dec.351(XVI) بشأن إنشاء مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات.

”ويقر مجلس الأمن بأهمية التنسيق والاتساق القويين والتعاون المتين مع لجنة بناء السلام، وفقا لقراريه ١٦٤٥ (٢٠٠٥) و ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، ويعرب في هذا الصدد عن اعتزامه القيام بانتظام بطلب مشورة محددة واستراتيجية وموجَّهة من لجنة بناء السلام والتداول بشأن تلك المشورة والاستفادة منها، لأغراض منها المساعدة في وضع المنظور الطويل الأجل اللازم للحفاظ على السلام الذي يتجسَّد في الولايات المتعلقة بتشكيل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة واستعراضها وخفضها تدريجيا.

”ويؤكد مجلس الأمن على أهمية الاستفادة من مشورة لجنة بناء السلام عند إبرام اتفاقات رئيسية بشأن ولايات بعثات الأمم المتحدة والعمليات الانتقالية فيما بين الأمم المتحدة، والحكومات والسلطات الوطنية، وسائر الجهات صاحبة المصلحة.

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه النظر، متى وحيثما كان ذلك مناسبا وعلى أساس كل حالة على حدة، في العناصر التالية المتعلقة ببناء السلام والحفاظ عليه، عند استعراض ولايات بعثات حفظ السلام وتشكيلتها:

أولا – تقييم تنفيذ الولاية بجميع أبعادها، بما في ذلك تعاون الدولة المضيفة، وذلك بهدف ضمان التنفيذ الكامل للمهام المقررة وكذلك، عند الاقتضاء، تعديل المهام من أجل الإسهام بشكل أفضل في بناء السلام والحفاظ عليه؛

ثانيا – دعم عملية التشاور داخل البعثة بما يدعم ويعزز الملكية الوطنية للعمليات السياسية؛ واستخدام المساعي الحميدة والخبرة التقنية المخصصة داخل البعثات لدعم العمليات السياسية الوطنية؛

ثالثا – وجود أهداف وغايات محددة بوضوح يُسترشد عند وضعها بمعالم محددة متفق عليها لبناء السلام والحفاظ عليه؛

رابعا – الاضطلاع دوريا بتحليل استراتيجي ومتكامل للفرص والمخاطر والتحديات التي تواجهها السلطات الوطنية والمحلية عند بناء السلام والحفاظ عليه، بما في ذلك التحديات المتصلة ببناء القدرات الوطنية وتعزيزها تحقيقا لهذه الغاية؛

خامسا – التقدم المحرز في تنفيذ الجوانب السياسية والتشغيلية لولاية البعثة على نحو متسق وجودة تنفيذ هذه الجوانب، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وبالتعاون مع سائر الشركاء المعنيين على الصعيدين الدولي والإقليمي، بما في ذلك المؤسسات المالية؛

سادسا – توضيح أدوار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وسائر الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك عند الاقتضاء كيانات هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام ووكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، في تقديم الدعم في المجالات ذات الأولوية لأي بلد وفقا لاحتياجاته وأولوياته الخاصة في مجال بناء السلام، كما تحددها السلطات الوطنية، ومسؤوليات كل منها في هذا الصدد من أجل ضمان تكامل فعال للجهود؛ وكذلك دعم الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، كل حسب ولايته؛

سابعا – وجود استراتيجية خروج تسعى إلى المساعدة على إرساء أساس للسلام الطويل الأجل والمستدام؛ بما في ذلك من خلال دعم القدرات الوطنية، مع الحصول على الدعم، عند الاقتضاء، من الجهات الثنائية والإقليمية والدولية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

ويحيط مجلس الأمن علما باعتزام الأمين العام إجراء استعراضات لبعثات حفظ السلام، ويطلب إلى الأمين العام أن يضمّن، حسب الاقتضاء، تقاريره ذات الصلة تحليلا للتقدم المحرز على صعيد العناصر المذكورة آنفا وتوصيات بشأنها".